ج ب مادام ج لادايما صدق دايما بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب
لادايما لانا نفرض ذات الموضوع وقد ج بالفعل لان ج عنوانه فلا اقل من ان
يصدق عليه في احد الازمنة دليس ب بالفعل لادوام الاصل لان معناه ليس
بعض ج ب بالاطلاق ووصف ذ ج دليس ب متنافيان بمعنى ان ليس
ج مادام ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات ليس ب فيكون ليس ب
في بعض اوقات ج لان الوصفين الثابتين على ذات واحدة في وقت واحدة
يثبت كل منهما في وقت الاخر وقد كان ج ب ما دام ج هذا خلف واذا صدق
على ذاته ليس ب وانه ليس ج ما دام ليس ب صدق بعض ما ليس ب ليس ج
ما دام ليس ب وهذا هو الجزء الاول من العكس ولما صدق على ذاته
ليس ب وانه ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم
اللادوام فيصدق العكس بجزئيه وعدم انعكاس غير الخاصتين من
الموجبات الجزئية اما في الدائمتين والعامتين فلان اخصهما الضرورية
وهي لا تنعكس لصدق بعض الحيوان لا انسان بالضرورة مع كذب بعض
الانسان لا حيوان بالامكان العام كما مر واما الموجبات التسع المذكورة
فلانها كما علمت لا تنعكس كلية والكلية اخص من الجزئية فهي لا تنعكس ايضا
فانه لو انعكس الاعم لزم انعكاس الاخص كما سبق وبين ايضا انعكاس الخاصتين
من السوالب الجزئية اي في العكس المستوي الى العرفية الخاصة بانه اذا
صدق بالضرورة او دايما ليس بعض ج ب ما دام ج لادايما صدق دايما ليس
بعض ب ج ما دام ب لادايما لانا نفرض ذات الموضوع وقد ج بالفعل
لان ج عنوانه د ب بحكم لادوام الاصل فان معناه بعض ج ب بالاطلاق
ووصف د ب و ج متنافيان بمعنى ان د ليس ج ما دام ب والا لكان
ج في بعض اوقات ب فيكون في بعض اوقات ج لما مر وقد كان ليس

ليس
ب مادام ج هذا خلف فاذا صدق على ذاته ب وانه ليس ج ما دام ب صدق
بعض ب ج ما دام ب وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق على ذاته ب
وانه ج بالفعل صدق بعض ب ج بالفعل وهو المفهوم اللادوام المعكوس
وعدم انعكاس غير الخاصتين من السوالب الجزئية لعين ما مر في
الموجبات الجزئية فعليك تفصيل التعليل وايراد التمثيل والجزئية

فصل في بيان مطلب الاعلى من القضايا وهو القياس لانه

العمدة في استحصال المطالب التصديقية وعرفوه بانه قول اي مركب يقال
بالاشتراك على مفهوم العقلي فيكون جنسا للقياس المعقول وعلى اللفظ
الدال عليه فيكون جنسا للقياس الملفوظ مؤلف ذكره كذلك ليتعلق به قوله
من قضايا كما قال المصنف العلامة في شرح الشمسية ولا يخفى انه يمكن ان
يتعلق الى القول فانه بمعنى المركب فلا يحتاج الى ذكره مكررا واراد بالقضايا
ما فوق القضية الواحدة ليتناول القياس من البسيط المؤلف من
قضيتين ويخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما
البسيط فظاهر واما المركبة فلانها لا يقال لها في العرف انها قضيتان بل يقال
انها قضية واحدة مركبة من قضيتين والا فانه يكون هذا القول يلزمه
من حيث المعنى والصورة لذاته اي القول المؤلف قول اخر هو النتيجة
فيكون مغايرا للقولين المستلزمين لذلك ويحترز به عما لا يلزمه مطلقا
كالاستقراء والتمثيل فانهما لا يستلزمان النتيجة لكونهما يفيدان الظن كما
سيجي او يلزمه ولكن لم يكن لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس
المساواة كقولنا ا مساو لب و ب مساو لج فيكون ا مساويا لج ولكن بواسطة
مقدمة اجنبية هي ان مساوي المساوي مساو فانه لو لم يصدق هذه المقدمة
لم يصدق هذا القياس كقولنا النصف ب و ب نصف ج فانه لا ينتج ان النصف لان

قوله ولا يخفى انه يمكن ان يتعلق الى القول فانه بمعنى المركب فلا يحتاج الى ذكره مكررا فيه نظر فانه لو قال القياس قول من قضايا لربما يتبادر انه بعض منها وليس كذلك بل المقصود قال مؤلف من قضايا
فصل

الى هنا يعني الى اي بالقول

Copyright © King Saud University